سبل توظيف الذكاء الاقتصادي لتطوير إدارة المخاطر البنكية

Ways tu use Economic Intelligence to developbankingrisk management

رحيمة شخوم*

مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الاغواط– الجزائر

r.chekhoum@lagh-univ.dz

عبد القادر حفاي

مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الاغواط – الجزائر

a.haffai@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2021/05/19 تاريخ القبول: 2021/06/09 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى إبراز الذكاء الإقتصادي بصفته واحدا من أنجع سبل الإدارة الحديثة بتقديم المفاهيم الخاصة به ومجالات استخدامه والتي من بينها إدارة المخاطر، إذ نحاول من خلال دراستنا توضيح إجراءات تبني الذكاء الاقتصادي ضمن إدارة المخاطر البنكية كاتجاه لتحسينها والرفع من كفاءتها في ظل ما يحيط بالعمل البنكي من مخاطر وأزمات.وخلصت الدراسة إلى أن اعتماد الذكاء الاقتصادي ضمن إدارة المخاطر البنكية يمكّن البنوك من أدوات تساعدها لتحقيق أهدافها بتوفيره مجموعة من البرمجيات تدعم عملها البنكي؛ غير أنه يتطلب إشراك كل الفاعلين في الذكاء الإقتصادي ومن لهم علاقة به والدور الأكبر يكون للدولة والتي عليها التنسيق بين كل الأطراف الفاعلة لقيادة عملية بناء نظام للذكاء الاقتصادي ومواكبة ما يحيط بنا من تطورات.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادي، إدارة المخاطر البنكية، التحليل العصبوني، البنوك، اتخاذ القرار.

تصنيف JEL:G32، O32.

Abstract:

This paper aims to highlight the economic intelligence as one of the Most effective ways of modern management by introducing its concepts, importance and areas of use, including risk management, as we try to clarify the procedures of adopting economic intelligence within the management of Bank risk as a trend to improve and increase its efficiency in light of The risks and crises surrounding the banking business. The study concluded that the adoption of economic intelligence within the management of banking risks provides Banks with a set of tools to help them to achieve their objectives by providing a set of software to support their banking business; to lead the process of building a system of economic intelligence and keeping abreast of the developments surrounding us.

Keywords: Economic Intelligence; Bank Risk Management; Neuroanalysis; Banks; Decision-Making.

Jel Classification Codes :O32 ; G32.

*المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يعد الذكاء الاقتصادي من أهم وأحدث المفاهيم الاقتصادية وهو يرتكز على امتلاك المعلومة، حمايتها، واستعمالها كأداة للضغط كما أنه يضمن للمؤسسات والدول الحفاظ على مكانتها؛ وقد أدى انتشار العولمة المالية إلى تزايد الأزمات المالية وتأثر بعض الدول بأزمات دول أخرى بفعل العدوى، وأوضحت غالبية الدراسات الاقتصادية أن أزمات البنوك كانت القاسم المشترك في معظم الأزمات المالية حيث أن المخاطر الناتجة عن العمليات البنكية من أهم أسباب تعثر البنوك وحدوث الأزمات, ولمواكبة العولمة وتطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كان على البنوك تبني أدوات جديدة لإدارة مخاطرها لتتكيف مع التحديات والظروف التي تعمل فيها، حيث أصبحت المعلومات وسائل جديدة تستعمل لتجنب المضار واستغلال الفرص وهذا ما يقوم عليه الذكاء الاقتصادي؛ ممّا دفع بالبنوك إلى العمل على استغلال وسائل جديدة تكون ذات فعالية لإدارة المخاطر التي ترافق العمل البنكي بهدف تطوير أداءها وضمان استقرارها.

انطلاقا مما سبق نحاول من خلال هذه الورقة الإجابة على الإشكالية التالية:

❖ **كيف يمكن الاستفادة من الذكاء الاقتصادي في تطوير إدارة المخاطر البنكية؟**

1.1.فرضيات الدراسة:

- **الفرضية 01:** الذكاء الاقتصادي هو مجموع الإجراءات المتناسقة للبحث، المعالجة والتوزيع لاستغلال المعلومة التي تفيد المتعاملين الاقتصاديين بطريقة قانونية بأفضل الشروط والضمانات.
- **الفرضية 02:** تعبّر إدارة المخاطر البنكية عن مجموع الأدوات المعتمدة من قبل القائمين على البنك، للتقليل من حدة المخاطر التي تواجه البنك مع القدرة على التنبؤ بها مستقبلا.
- **الفرضية 03:** إدماج الذكاء الاقتصادي ضمن متطلبات إدارة المخاطر البنكية يساعد في تطويرها وزيادة قدرتها على التنبؤ بالمخاطر المستقبلية وتجنبها قبل وقوعها.

2.1. أهداف الدراسة: الهدف الرئيسي لبحثنا هوتقديم دراسة تربط بين المفاهيم الخاصة بالذكاء الاقتصادي وإدارة المخاطر البنكية وتوضيح طرق الاستفادة منه في الارتقاء بالنشاط البنكي وتطوير أداءه ووقايته من المخاطر التي تلازمه؛ خاصة مع حداثة موضوع الذكاء الاقتصادي وندرة الدراسات والأبحاث الاقتصادية فيه العربية منها والأجنبية.

3.1. المنهج المستخدم: اعتمدنا في دراستنا على كل من المنهجين الوصفي والتحليلي، لتقديم الجانب النظري بالاعتماد على عدد من المصادر والمراجع العلمية من أجل تقديم المفاهيم الأساسية حول الذكاء الاقتصادي وإدارة المخاطر البنكية عنصري بحثنا، ثم قمنا بربط العلاقة بينهما بتقديم نموذج يظهر استخدام الذكاء الاقتصادي في إدارة المخاطر البنكية، ختاماً عرضنا النتائج والتوصيات.

2.الأدبيات النظرية للذكاء الاقتصادي:

2. 1. تعريف الذكاء الاقتصادي:

لا يزال تعريف الذكاء الاقتصادي يشكل جدلاً لنقاشات متعددة لحداثته وتعدد تعاريفه من قبل الباحثين في مجاله إذ تطور مفهومه مع مرور الوقت من نظام المعلومات إلى مفهوم ذكاء المعرفة أو ذكاء الأعمال(الجنابي و الزبيدي، 2019، صفحة 30)، وفي إطار بحثنا حاولنا اعتماد تعاريف الذكاء الاقتصادي التي تقترب في مضمونها من موضوع دراستنا ثم نقدم تعريفا شاملا نجمع فيه هذه المفاهيم والتي نسردها فيما يلي:

أول تعريف للذكاء الاقتصادي سنة 1967 وهو للباحث هارولد ويلنسكي**Harold Wilensky*** في كتاب بعنوان" **L'IntelligenceOrganisationnelle**":" الذكاء الاقتصادي يحدد النشاط الاقتصادي لإنتاج المعرفة في خدمة الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية للمنظمةوالمنتجة في سياق قانوني وذات مصادر مفتوحة(بوخمخم و صالحي، 2012، صفحة 346).

وجاء في تقرير مارتر* سنة 1994 حول الذكاء الاقتصادي أنه"مجموع الأعمال المرتبطة بالبحث، المعالجة والنشر بغرض الاستغلال للمعلومة المفيدة للأعوان الاقتصاديين. هذه الأعمال المختلفة تنجز في إطار قانوني مع كل الضمانات للحماية اللازمة للحفاظ على أملاك المنظمة، في ظل أحسن شروط النوعية والآجال والتكلفة(عبد الكريم، 2012، صفحة 668)".

تعريف" **Baumard. Ph** ": قال أن "الذكاء الاقتصادي هو أكثر من فعل الملاحظة، فهو تطبيق دفاعي وهجومي من المعلومات، هدفه الربط بين العديد من المجالات من أجل خدمة الأهداف التكتيكية والاستراتيجية للمؤسسة، هو وسيلة بين عمل ومعرفة المؤسسة.(BAUMARD, 1991, p. 29)"

من خلال جملة التعريفات السابقة يمكننا إعطاء التعريف التالي:

"الذكاء الاقتصادي عبارة عن نظامدفاعي وهجومي لمراقبة بيئة المؤسسة، فالجانب الدفاعي من أجل اكتشاف التهديدات وتجنّبها، أما الجانب الهجومي هدفه معرفة الفرص واستغلالها، يعتمدعلى البحث، جمع ومعالجة المعلومات المفيدة الخاصة بمحيط المؤسسة بطرق رسمية وفي ظروف ملائمة من حيث الجودة، الزمن والتكلفة وبثها للأعوان الاقتصاديين لاستغلالها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المثلى لتقليص عدم التأكد وبالتالي ضمان استمرارية المؤسسة ودعم مركزها التنافسي." ويجمع اليوم الذكاء الاقتصادي في نطاقه عدة مفاهيم: الأمن الاقتصادي، اليقظة،المعلومات، إدارة المعرفة، جماعات الضغط، ولكنه يظل مفهوم مستقل. وهذا ما يوضحه لنا الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): مفهوم الذكاء الاقتصادي

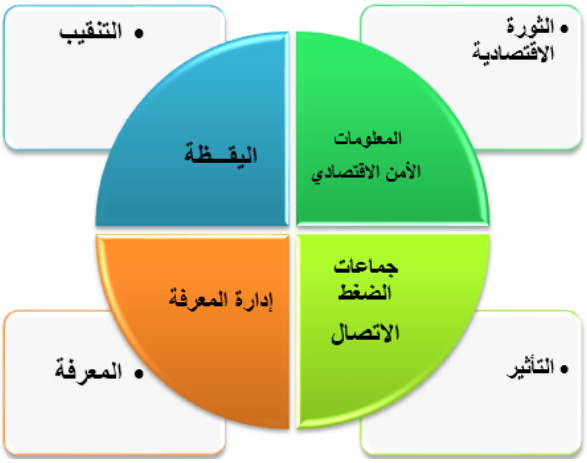

Source: synthèse : la veillestratégique du concept à la pratique,(juin 2005), InstitutAtlantiqued'Aménagement des Territoires(IAAT), p3

* هارولد ويلنسكي: اقتصادي انجليزي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، أول من أشار إلى إعطاء تعريف للذكاء الاقتصادي.

* هنري مارتر: رئيس لجنة الذكاء الاقتصادي واستراتيجية المؤسسات للمفوضية العامة الفرنسية لمخطط عام 1994.

2.2 . عناصر الذكاء الاقتصادي:

حسب **SylvianneDescharmes** المسؤول عن اليقظة الصناعية على مستوى **l'ARIST** فإن الذكاء الاقتصادي يتمحور حول ثلاث (3) عناصر هي(IAAT, Juin 2005, p. 3):

- ✓ **اليقظة:** أي ملاحظة وتحليل كل ما يحدث في محيط المؤسسة لتسهيل عملية اتخاذ القرار.
- ✓ **الاتصال والأمن:** بتزويد العمال بالمعارف وتوضيح مضمون الحوارات الداخلية، خلق ردود أفعال، وضع بنود سرية في عقود العمل، مع التحضير والتحسّب ضد يقظة الآخرين.
- ✓ **التأثير:** معرفة المعلومات في محيط المؤسسة لاتخاذ القرار الناجح المؤثرعلى هذا المحيط وتعتبر هذه أهم عناصر الذكاء الاقتصادي، حيث أن التأثير واليقظة تعبّر عن الجانب الهجومي له، أما الأمن فإنه يعبّر عن الجانب الدفاعي, إضافة إلى ماسبق هناك عنصر مهم أيضا .
- ✓ **التنافسية:** وتعتمد على عمليات البحث والتطوير وتسمح للمؤسسات بتعقب الفرص والحصول على الأسواق في العالم عن طريق تجميع الخبرات والمعلومات العامة والخاصة.

الشكل رقم (02): عناصر الذكاء الاقتصادي

المصدر: من إنجاز الباحثين بناءً على ما سبق

3.2 . مراحل الذكاء الاقتصادي:

يمر نشاط الذكاء الاقتصادي بعدة مراحل تشمل تحديد الحاجة للمعلومة، حيازة المعلومة، معالجتها، بثها واستعمالها ويمكن عرضها فيما يلي:

- ✓ **تحديد الحاجة للمعلومة:** أي ماهي المعلومات التي نرغب في الحصول عليها؟، وهو ما يتطلب من المتخصصين في الذكاء الاقتصادي معرفة جيدة بتنظيم المؤسسة.
- ✓ **جمع المعلومة:** بعد تحديد الحاجة للمعلومة يتم اختيار أشكال للبحث عنها وذلك من خلال مختلف مصادر الحصول عليها، بحيث تتعدد هذه المصادر ونذكر أهمها(جيلالي، أكتوبر 2014، صفحة 24)؛
  - **مصادررسمية:** تتميز بالدّقة والثقة مثل: الصحافة وكافة وسائل الإعلام، الكتب والتقارير والمجلات العلمية...؛
  - **غير رسمية:** منافسي المؤسسة، الموردون؛ مهمّات العمل، المعارض والرحلات العلمية؛ المتعاملون الاقتصاديون، وتكون درجة دقتها أقل والحصول عليها يتطلب مجهودا.
- ✓ **معالجة المعلومة لخلق الذكاء:** وتعني المعالجة تجميع كل المعطيات المحصل عليها من أجل تحليلها بشكل متجانس، وهي أساس الذكاء الاقتصادي(DIAKITE, Mars 2011, p. 6)، ويعتمد أساسا على قيمة المعلومة بالنسبة للمستعمل؛ وتعتبر ترجمة المعلومة خطوة أساسية لإجراء المعالجة، فهي تعطي صورة تحليلية، غنية لكل المعلومات التي تكون مختفية دائما في سطور الوثائق.
- ✓ **بث المعلومة من أجل اتخاذ القرار:** أي إعطاء قيمة لهذه المعلومة ببثها داخل المؤسسة حتى تساهم في خلق قيمة مضافة منها: تحليلها وتحويلها إلى شكل مناسب يسمح باستعمالها.

الشكل رقم (03): مراحل الذكاء الاقتصادي

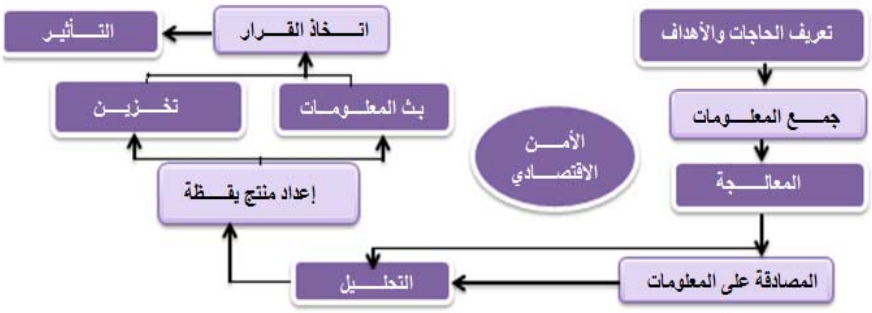

Source: Manuel de formation en intelligence économique en Algérie, (Septembre 2010), document de reference, p19, voir: www.mdipi.gov.dz

4.2. أهمية الذكاء الاقتصادي وأهدافه:

وترجع أهميته إلى المعلومة الاستراتيجية والتحكم فيها، لتحقيق ميزة تنافسية، فالمعلومة لها وظيفتان مهمتان ضمن الذكاء الاقتصادي:

- ✓ عامل منافسة بالنسبة للمؤسسة من خلال: معرفة السوق، اكتشاف الفرص(SCIE, Février 2009, pp. 5-7)، عقد شراكات...
- ✓ عامل أمن وحماية للمؤسسة من خلال: جرد المخاطر والتهديدات المحتملة، حماية النظام المعلوماتي، وضع وسائل مادية للحماية، القدرة على الدفاع في وجه المنافسين.....

أمّا بخصوص الأهداف التي يسعى إليها الذكاء الاقتصادي، فيقول**MichaëlZartarian**: " في الأساس، الذكاء الاقتصادي لديه ثلاث دعوات موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): أهداف الذكاء الاقتصادي

المصدر: بن سعودي زينب ومخلوفي عبد السلام، (2018)، تقييم نشاط الذكاء الاقتصادي لتحقيق أهداف منظمات الأعمال، مجلة البشائر الاقتصادية-جامعة بشار، المجلد 04، العدد 02، ص 04.

فالذكاء الاقتصادي هو عملية مستمرة، دائمة واستكشافية، الهدف العام منها هو تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة بحيث تعطيه وسائل معرفة وفهم المحيط من أجل توضيح قراراتها.

لكن الهدف الأهم من استخدامه يكمن في الإبداع والمحافظة على الاستقلال الاقتصادي، والحصول على حصص سوق إضافية، وكذلك ضمان ديمومة تنافسية المؤسسات عن طريق رفع كفاءة الأداء، ولكي يتسنى ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية: اليقظة، الحماية،التأثير.(BOUADAM & HAMMADI, 2010, p. 14)

5.2.وسائل التحليل في الذكاء الاقتصادي:

تتحول المعلومات المجمّعة تدريجيا إلى ذكاء اقتصادي من خلال المقارنات بين مختلف مصادرها والقيام بالتحليل المفصل لها، ومن أجل تحقيق قيمة مضافة يجب أن يكون التحليل فعال وعملي، ونجد العديد من نماذج التحليل من بينها نموذج "فولد(FULD, 1995, p. 482)**Fuld**"والموضح فيمايلي:

الشكل رقم (05): نموذج فولدFULDلتحليل الذكاء الاقتصادي

المصدر: من إنجاز الباحثين بالاعتماد على: محمد الزبيدي، (2017)، الذكاء الاقتصادي وإمكانية مساهمته في تنمية الاقتصاد العراقي، أطروحة دكتوراه، جامعة القادسية، العراق، ص43-44.

لقد عمل التطور الهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال على نمو عمليات الذكاء الاقتصادي في العالم. فالتطور التقني الهائل وأساليب جمع المعلومات والتحليل أدت إلى اتساع تبني الذكاء الاقتصادي, ومن بين المؤسسات التي عملت على إيجاد نماذج للذكاء الاقتصادي نذكر نموذج فولد(***Leonard M. Fuld*** (***25-01-1995***) ، والذي يضم ستة أدوات للتحليل(حمداني، 2012/02، صفحة 17)كما يوضحه الشكل السابق، ولكن نذكر أن هذا النموذج ليس المثالي وإنما واحد من بين أكثر النماذج شهرة.

6.2. دورة الذكاء الاقتصادي ومجالات استخدامه:

تعتبر المعلومة خطوة أساسية لإجراء الذكاء الاقتصادي شرط أن تستخدم بذكاء وحذر، فالمعلومة لا تكون ذات قيمة إلا إذا جاءت في الوقت المناسب وبالشكل المراد للشخص الذي يستخدمها, وإن العلاقة بين الذكاء الاقتصادي والقرار هي تحصيل حاصل في دورة الذكاء الاقتصادي والتي تبدأ من البيانات التي تولد المعلومات بعد فرزها وتنقيحها وتلخيصها والتي تعد البنية الأساسية لكل من الذكاء الاقتصادي واتخاذ القرار إذ يتم تحليل المعلومات ومعالجتها وبالتالي إنتاج المعرفة والتي تؤدي بدورها إلى المساهمة في اتخاذ القرار الذكي اقتصادياً وهو الهدف المنشود لعملية الذكاء الاقتصادي في المؤسسات والدول وهذه العملية تؤدي إلى توفير الحماية وبالنتيجة ستحقق الأمن للمؤسسات والدول وهذا ما يطلق عليه دورة الذكاء الاقتصادي والتي تبين بشكل واضح العلاقة بين الذكاء الاقتصادي واتخاذ القرار كما في الشكل الموالي :

الشكل رقم (06): دورة الذكاء الاقتصادي

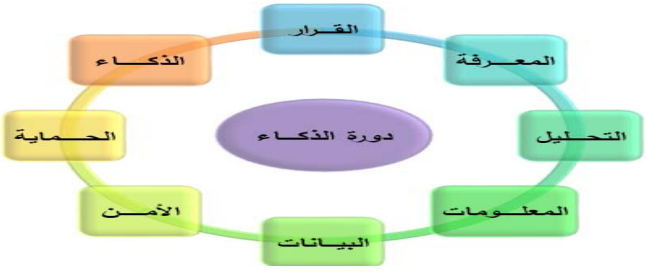

La source: Eduard Oliver, (Feb 2014), "Strategic intelligence and economic security, Spanish institute for strategic studies, P.23

وغيره، كذلك فهو يطبق في مجالات عمل المؤسسات خاصة العمليات الإدارية المختلفة، وبشكل أكثر تحديداً يعتمد عليه في مجال اتخاذ القرارات، ومن بين أهم تطبيقات الذكاء الاقتصادي نذكر:

- إدارة المخاطر بأنواعها مثل: البنكية، الأزمات، الكوارث...؛
- إعداد تقارير تخطيط الموارد العامة،وإنجاز العمليات الإدارية المختلفة في المؤسسات؛
- قياس مؤشرات الأداء الرئيسة ومعرفة أكثر المنتجات ربحية؛
- تحليل المبيعات وتقسيمها حسب الفئات؛
- اتخاذ القرارات في مختلف مجالات عمل مؤسسات الأعمال.

3.الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر البنكية:

تعتبر إدارة المخاطر في الوقت الراهن علم من أهم العلوم في مجال إدارة المشروعات فهي تتكفل بتحديد وقياس وضبط المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، ولكنها تختلف عن بعضها البعض، فإدارة المخاطر في المجال البنكي من أهم الإدارات فيه وتشمل مجموعة من الأساليب والاستراتيجيات التي تتناسب مع طبيعة المخاطر التي تعصف بالقطاع البنكي مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة...وغيرها، وهي تهدف إلى تحقيق أقصى عائد ممكن بأقل مخاطر ممكنة.

1.3. تعريف المخاطر البنكية:

قبل التعرض لتعريف المخاطر البنكية تجدر بنا الإشارة أولا إلى تعريف الخطر أو المخاطرة:

- ✓ **مفهوم الخطر أو المخاطرة**: ويقصد بها غالبا "الحالات التي يكتنفها عدم التيقن من تحقق النتائج المرجوة أو أن يكون مآلها إلى أمر غير محبب إلى النفس"، وبهذا المعنى فتعريف المخاطرة أقرب ما يكون إلى معنى الخطر في الدراسات الاقتصادية والمالية فهي تشير إلى الوضع الذي فيه احتمالان كلاهما قابل للوقوع(بلعزوز، قندوز، و حبار، 2013، صفحة 29)؛ ويعرفها جون داونز بأنها:"إمكانية الخسارة أو عدم المكسب والتي يمكن قياسها، وتختلف عن عدم التأكد الذي لا يمكن قياسه".
- ✓ **المخاطر البنكية**: تنوعت تعاريفها وتعددت، ونذكر فيمايلي بعضًا منها:
- هي "احتمالية تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين"؛
- ويمكن تعريفها بأنها "عدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر وهو الذي يشكل عنصر المخاطرة، ويرجع ذلك أساسا إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية؛ إذن يمكن القول بأنها الخسائر المادية أو المعنوية التي يتكبّدها البنك لقيامه بنشاط معين يتصف بعدم انتظام وتذبذب عوائده نظرا لحالة عدم التأكد من نتائجه.

2.3. أنواع المخاطر البنكية:

تتعرض البنوك للعديد من المخاطر المختلفة وعموما يمكننا تلخيصها فيمايلي(الحناوي و عبد السلام، صفحة 357):

- ✓ **المخاطر الاستراتيجية**: وتنتج من القرارات السيئة للإدارة.
- ✓ **مخاطر السمعة**: يعود سببها إلى وجهات النظر السلبية من خارج البنك.
- ✓ **مخاطر السوق**: وتأتي من التغيرات الحادثة في السوق الخارجي وصناعة السوق وأدواته وأسعار الصرف والسوق المحلي بالإضافة إلى تغيرات معدلات الفائدة.

- ✓ **مخاطر الائتمان:** تعود لفشل المقترضين في الوفاء بالتزاماتهم في التاريخ المحدد لتلك الالتزامات.
- ✓ **مخاطر سعر الفائدة:** ترجع إلى حساسية التدفقات للتغير في معدلات الفائدة.
- ✓ **مخاطر السيولة:** وتنتج من عدم قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية (سحب ودائع، طلبات القروض) في مواعيد استحقاقها وذلك بدون حدوث أية خسارة أو تكاليف غير مقبولة يتحملها البنك في سبيل تنفيذ تلك الالتزامات المالية.
- ✓ **مخاطر الثقة:** وتنتج من فشل الإدارة في إيجاد الثقة داخل البنك، خاصة في حسابات العملاء.
- ✓ **مخاطر العمليات:** وتنتج من الفشل في التحكم في الإدارة الداخلية وصياغة السياسات وعمليات التشغيل مما يؤثر سلبا على المنتجات المعروضة لعملاء البنك.
- ✓ **مخاطر الالتزام:** سببها عدم الامتثال للقوانين والمعايير المحددة أو عدم تطبيقها وفقا لما هو مقرر(COCBEO, Jan 1997).
- ✓ **مخاطر رأس المال:** لمّا تصل القيمة السوقية للأصول إلى قيمة أقل من مثيلتها للخصوم لا يتمكّن البنك من البقاء أو الاستمرار، فلا يقدر على دفع التزاماته وقد يصل للإفلاس.

3.3. مصادر المخاطر البنكية:

ترجع مصادر المخاطر البنكية في الغالب إلى مصدرين هما:

المخاطر النظامية: وتسمى المخاطر العامة، وتعني "أن البنوك تتعرض إلى نوع في المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها بشكل عام بحيث لا تتمكن من أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمال حصولها تؤثر بشكل مباشر على النظام البنكي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل: زيادة حدة التضخم والتوجه نحو العولمة البنكية، اشتداد المنافسة ما بين البنوك."

- ✓ **المخاطر غير النظامية:** وهي مخاطر خاصة لارتباطها بالمخاطر الداخلية للبنك، ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنويع في المحفظة الاستثمارية للبنك.

وهناك عوامل أثرت في المخاطر البنكية من حيث حجمها وتنوعها نذكر منها:

- **التغيرات التنظيمية والإشرافية:** فقد فرضت العديد من الدول قيودا تنظيمية على البنوك للتقليل من مخاطر المنافسة ولتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ البنكية السليمة.
- **عدم استقرار العوامل الخارجية:** أدى عدم الاستقرار إلى ابتكار البنوك للعديد من أدوات التغطية المستقبلية لكن في المقابل خلق مخاطر من نوع آخر أضيفت للمخاطر البنكية.
- **المنافسة ":** والتي اشتدت بتزايد أثر العولمة المالية، وتوصّل المجتمع الدولي إلى إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والبنكية سنة 1997في إطار المنظمة العالمية للتجارة.
- **تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية:** وذلك بغية تحسين العائد على موجوداتها من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانياتها.
- **التطورات التكنولوجية:** فعمليات التحويل الالكتروني للأموال والبطاقات البلاستيكية أهم مظاهرها، هذا إلى جانب تخفيض الكلفة وزيادة قدرة البنك للتعرف على المخاطر وقياسها وإدارتها.

4.3. مفاهيم حول إدارة المخاطر البنكية:

✓ **تعريف إدارة المخاطر البنكية:**

"هي نظام متكامل وشامل يوفر البيئة المناسبة والإدارات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على البنك وأصوله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لتجنب هذه المخاطر", ويمكن القول بأن إدارة المخاطر البنكية هي علم وفن في آن واحد(فلفلي، 2010، الصفحات 45-46):

- **علم** لكونه يتبع عمليات التحليل الواقعي والبناء العقلاني لهيكل المخاطر والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية وكذلك الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر؛
- **فن** لكونه يتطلب اختيار النموذج المناسب ومحاولة تعميمه بنجاح وفاعلية في المؤسسات البنكية مع الالتزام بالحذر تجاه المخاطر بما يجعل إدارتها دائما من الفنون القائمة على المعرفة الحقيقية المكتسبة من خلال الكفاءة المهنية، ومن جراء الخبرة الطويلة في العمل البنكي.

ويمكن تلخيص خطوات إدارة المخاطر البنكية في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): مراحل إدارة المخاطر البنكية

المصدر: هاجر زرارقي،(2012)، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص84.

✓ **أهداف وأهمية إدارة المخاطر البنكية:**

إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو دعم الإدارة العامة لتتمكن من تحديد المخاطر تحديدا صحيحا وبالتالي قياسها ومراقبتها ومن ثم الحد منها(الخطيب، 2005، صفحة 17)، وعموما تتلخص أهدافها فيمايلي:

- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك؛ للقيام بمراجعتها والتحكم بالمخاطر، واقتراح التحسينات في الأنظمة المختلفة وتدفق المعلومات؛
- وضع نظام الرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك؛
- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية، والقيام بالمراجعة الدورية لسياسة البنك والمنتجات المستحدثة على أساس معايير قبول المخاطر والمنافع ورفع تقارير بهذا الشأن للإدارة العامة من أجل تحليل السيناريوهات المطروحة للحيلولة دون وقوع خسائر محتملة؛
- إن إدارة المخاطر يجب أن تركز بشكل خاص على المخاطر المتوقعة التي تتسم بدرجة عالية من التقلبات؛ والبحوث دائمة ومستمرة لأجل البحث عن سبل وآليات للتصدي للمخاطر الجديدة بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي؛ ومن بين الوسائل الحديثة لإدارة المخاطر نجد: الذكاء الاقتصادي.

4. آليات استغلال الذكاء الاقتصادي في إدارة المخاطر البنكية:

أصبح الذكاء الاقتصادي أداة جوهرية في يد متخذي القرار وذلك بالنظر لما يقدمه من أدوات للتحكم في البيانات والمعلومات الخارجية لاتخاذ القرار السليم؛ وفي مجال إدارة المخاطر البنكية، يمكن للبنوك اعتماد ما يسمى بالذكاء الاقتصادي والذي يرتكز على مجموعة من أدوات التحليل والعرض لتحويل البيانات إلى معلومات تساهم في المساعدة على اتخاذ القرار.

1.4.مزايا إدماج الذكاء الاقتصادي ضمن إدارة المخاطر البنكية:

أصبح اعتماد البنوك على مساهمة الذكاء الاقتصادي في إدارة المخاطر البنكية أصبح ضروريا لمسايرة التطور العالمي المتسارع، فإدماجه يوفر لإدارة المخاطر البنكية عدة مزايا نذكر منها مايلي:

- تقليل درجة عدم اليقين: من خلال التنبؤ بالمخاطر التي يمكن أن تواجه البنك؛
- يوفر الذكاء الاقتصادي للبنوك نظام احترازي لرصد المخاطر ومعرفتها؛
- يقلّل من الوقت اللازم للوصول إلى الأهداف المسطرة مع توضيح الرؤية المناسبة إليها، مع تحديد فرص النمو والتهديدات، والحصول على ميزة تنافسية للبنوك؛
- السيطرة على الخوف من تهديدات السوق إلى جانب التقليل من تعقيد سوق الاستثمار البنكي.

2.4. الشروط الضرورية لتطبيق نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات البنكية:

إن وضع وتنفيذ نظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات البنكية يمكن أن يتم عند عدة مستويات ومن أجل فعالية هذا النظام يجب أن يطبق على مراحل، ولعل أهم مرحلة هي مرحلة تحديد الحاجات التنظيمية –المادية والمعنوية-بشكل مرن يساعد نظام الذكاء الاقتصادي على التكيف والتطور دون مشاكل وعراقيل(بلحاج، 2015، صفحة 50). ويمكن تقسيم شروط خلق مناخ ملائم لنظام الذكاء الاقتصادي إلى مايلي:

الشروط على المستوى الكلي: تتمثل في:

- ✓ التحسيس بأهمية الذكاء الاقتصادي في أبعاده السياسية والاقتصادية والتكنولوجية للفرد والمجتمع؛
- ✓ اعتماد الذكاء الاقتصادي في البرامج التعليمية وفي مختلف المستويات والتخصصات؛
- ✓ دعم وتطوير البحث العلمي بوضع كل الإمكانيات المادية والمعنوية تحت تصرف الهيئات البحثية.

ب/ الشروط على المستوى الجزئي تتمثل في:

- ✓ دعم الإدارة المركزية، وتدعيم الاتصال في المؤسسة البنكية؛
- ✓ تكوين ورسكلة الموظفين، واعتماد مبدأ العمل الجماعي؛
- ✓ تدعيم وتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسات البنكية؛
- ✓ إسناد مهمة المتابعة والإشراف على النظام إلى ذوي الكفاءات العالية.

مما سبق، نقدم نموذجين يمكن للمؤسسات البنكية أن تعتمدها في تطبيقها للذكاء الاقتصادي:

- ❖ **النمط الأول:** يتمثل في وضع مصلحة الذكاء الاقتصادي تحت وصاية المديرية العامة.
- ❖ **النمط الثاني:** وضع مصلحة الذكاء الاقتصادي تحت وصاية الوحدة العملياتية ذات الصلة.

الشكل (08):نموذجين مقترحين عن استخدام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات البنكية

النموذج رقم (01) حسب النمط الأول

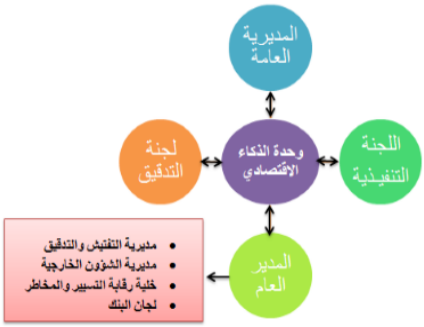

النموذج رقم (02) حسب النمط الثاني

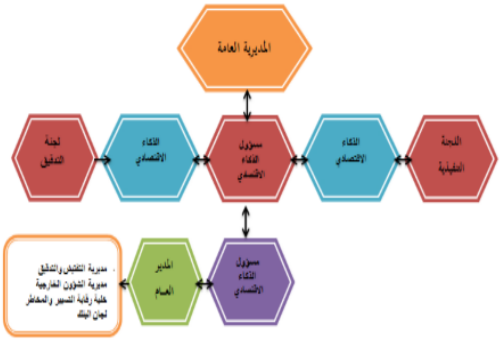

المصدر: من إنجاز الباحثين بناءً على ما تقدم من معطيات.

ولتقدير المخاطرة بالاعتماد على الذكاء الاقتصادي، فإنه يتم استخدام طريقة حديثة نسبيا تسمى: **التحليل العصبوني**؛ هي أحد الطرق الإحصائية تصنف ضمن الأبحاث الخاصة بالذكاء الاصطناعي، مستوحاة من تنظيم العقل البشري وكيفية أدائه، وتسمح بتخزين المعلومات من التجارب السابقة واستعمالها لحل مشاكل جديدة(صحراوي، 2016، صفحة 239)؛ وممّا شجع الباحثين على استخدامها في تحليلاتهم نذكر:

- سهولة إنشاء النموذج حيث لا يتطلب ذلك وقتا كبيرا، وذلك من خلال أجهزة الكمبيوتر المجهزة ببرمجيات حديثة مما يكسبه القدرة على التكيف مع المعطيات المتجددة للزبائن؛
- لا يتطلب التحليل العصبوني وضع الفرضيات على المتغيرات عكس الطرق الإحصائية الكلاسيكية؛
- يتماشى هذا النوع من التحليل بطريقة جيدة مع المشاكل المعقدة غير المهيكلة، أي معالجة المشاكل التي من غير الممكن معرفة العلاقة بين المتغيرات التي تستعمل فيها مسبقا؛
- تمكّن من إيجاد العلاقات غير الخطية بين المتغيرات وأخذها بعين الاعتبار في إعطاء النتائج؛

3.4. الخطوات المساعدة على إدماج الذكاء الاقتصادي ضمن إدارة المخاطر البنكية في الجزائر:

خلصت دراسة أجراها أندريا سبيترير Andreas Bitterer نائب رئيس الأبحاث في مؤسسة غارتنر إلى نتيجة مفادها: "لكي يصبح الذكاء الاقتصادي مبادرة أعمال استراتيجية حقيقية، لابد من دعمها من قبل نموذج حكومي، وكذلك من بنية مؤسساتية مناسبة كمركز التنافس مثلاً: فبيع التقانة لم يعد كافياً لبلوغ درجة النضج، وإنما أصبح تدريب المستخدمين أمراً أساسياً للنجاح"، والدولة بقدراتها المالية والمؤسساتية يمكنها دعم الذكاء الاقتصادي وجعله ركيزة أساسية للنشاط الاقتصادي، فالأفراد وحدهم ليس بمقدورهم ضمان أساسياته لارتفاع تكلفته، ولما يستلزمه من بنية تحتية للأسس والهياكل.

وقد سعت الجزائر من خلال الجلسات الرابعة للذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية لسنة 2009 وبمشاركة العديد من الخبراء الجزائريين والأجانب لمناقشة وإبراز أهمية الذكاء الاقتصادي في تطوير أداء المؤسسات الاقتصادية وذلك بالاعتماد على الكفاءات من أجل تسهيل الحصول على المعلومات الكافية لوضع استراتيجيات لتطبيقه في عدة ميادين لما له من أهمية للنهوض بالاقتصاد الجزائري، لكن يبقى العمل به في المجال البنكي وبالضبط في إدارة المخاطر يحتاج للمزيد من الجهود وذلك راجع لضعف أداء الجهاز البنكي، وتبعيته في الغالب للدولة ولغياب التنافسية البنكية والوعي بأهمية وجود أنظمة المعلومات الذكية الكفيلة للقيام بجمع المعلومات ومعالجتها والتحكم فيها لاستعمالها في الرقابة واتخاذ القرار السليم وبالتالي الحد من

المخاطر؛ وفي ضوء ما سبق يمكن للسلطات الجزائرية اتخاذ عدة تدابير مساعدة على إدماج الذكاء الاقتصادي ضمن إدارة المخاطر البنكية نذكر منها:

- ✓ **إعادة بعث المجلس الأعلى للذكاء الاقتصادي**: فهو يدعم الذكاء الاقتصادي بتوفير المعلومات وتقديم الرؤية للاستخدام الأمثل للموارد والقدرات بما ويساهم في اتخاذ القرار الذكي من خلال:
  - جمع المعلومات وتحليلها والاستفادة منها في الأوقات المناسبة لاتخاذ القرار السليم؛
  - وضع الخطط والبرامج لدعم المؤسسات في ضوء المعلومات المتوفرة وتحديد الأولويات وفقاً لحاجة الاقتصاد الوطني مع توجيهها نحو ما هو مناسب لخدمة اقتصاديات البلد؛
  - تحقيق التوازن القطاعي في الاقتصاد الوطني من خلال التوجيه باتجاه نشاط اقتصادي معين دون غيره؛ وتهيئة المعلومات للاستفادة منها في الاتفاقات التجارية الخارجية والعلاقات الدوليةp
  - تشجيع وتطوير آلية عمل الحوكمة الالكترونية ومن ضمنها الشفافية، والمساهمة في حماية المؤسسات من المخاطر المحتملة من خلال تحليل المعلومات واتخاذ القرارات السليمة.
- ✓ **التعاون مع قطاع التعليم العالي والاستفادة من الاستشارات المقدمة في مراكز البحوث:** إن مراكز البحث والتطوير في المؤسسات الجامعية الجزائرية تستطيع تقديم الاستشارات التي تساهم في تطوير آلية عمل الذكاء الاقتصادي فضلاً عن تهيئة الاستشاريين والخبراء في كافة الاختصاصات يستطيعون تقديم الرؤية المستقبلية لتطوير آلية العمل ورفع كفاءة الأداء وتقديم الحلول لمعالجة المشاكل الناجمة في منهج عمله، كما أن الاستفادة من البحوث والدراسات التي تقدمها تلك المراكز يجعل لها دوراً فاعلاً للمشاركة في دعم العمل بالذكاء الاقتصادي.
- ✓ **الاستثمار في رأس المال البشري**: يتطلب التوجه لدعم الاستثمار في رأس المال البشري الذي يمهد لآلية التحول في النظام الاقتصادي ككل والنظام البنكي بشكل خاص من خلال التعليم الشامل والتدريب والتعليم المستمرين فضلاً عن التعليم بالممارسة، والتي توفر المهارات المطلوبة للنشاطات الاقتصادية لكافة القطاعات، مع فتح الورش والمختبرات الخاصة بالتعليم والتدريب للعاملين في المؤسسات الحكومية والخاصة لتوفير الموارد البشرية المؤهلة.
- ✓ **الترقية عن طريق تفعيل وظيفة الاستشراف**: تكمن أهمية الاستشراف في رسم وتوجيه السياسات الحكومية الحالية والمستقبلية في مختلف المجالات لاتخاذ القرارات الآنية والمستقبلية، والأخذ بعين الاعتبار متغيرات المستقبل, وأصبح الاستشراف حتمية يلزم استخدام الرقم والمعلومة الاقتصادية، باعتبارها منتوجا اقتصاديا واجتماعيا في التخطيط للتنمية الشاملة وتحقيق نمو مستقر قائم على أساس معرفة واحتواء "الإشارات الضعيفة في المستقبل وتحويلها إلى إشارات واضحة(مصيطفى، 2014/06/03).

مع العمل على تحيين وتفعيل بنوك المعلومات الموجودة، والتركيز على إنشاء بنك متطور يمكن أن تلجأ إليه التنظيمات والمؤسسات الجزائرية عند الحاجة، ويحرص على تشكيل تقارير دورية والقيام بدراسات إستشرافية، ويسهّل تبادل المعلومات وتقاسمها بين المؤسسات والهيئات المختلفة؛

5.خاتمة:

إن اعتماد الذكاء الاقتصادي في إدارة المخاطر البنكية لا يعني التخلص من المخاطر كليّا، وإنما هو فكرة تتميز بالرؤيا الشفافة الواضحة والتي تحمل المخاطر المحسوبة، كما أنّه يوفر للبنوك مجموعة من الأدوات التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف عن طريق وجود برمجيات تدعم العمل البنكي.

ونظرا للتكاليف الكبيرة التي تتطلّبها تدابير الذكاء الاقتصادي، ينبغي مساهمة الدولة في تطويره وتفعيله عن طريق إقامة بنك للمعلومات، وتوفير آليات التحليل المناسبة، وتكوين الأشخاص القادرين على اتخاذ القرارات المتوافقة مع متطلبات المرحلة، مع القدرة على استشراف المستقبل للاستفادة من كل الفرص المتاحة قبل أن يسبقهم إليها الغير؛ وفي هذا الإطار وجب على الدولة الجزائرية تطبيق أدوات الذكاء الاقتصادي بصفته سلاحا تنافسيا هامّا في يد من يدرك قيمته ويحسن استغلاله.

1.5.النتائج المتوصل إليها:

- ✓ يمكن للذكاء الاقتصادي المساهمة في عمليات إدارة المخاطر البنكية من خلال أدواته المتمثلة في جمع المعلومات ومعالجتها ثم بثها بغية اتخاذ القرار الذكي اقتصاديا، ممّا يسمح للبنوك الوصول لسبل وقائية أو إستشرافية لتجنب المخاطر؛
- ✓ الذكاء الاقتصادي هو نظام غير قابل للاستنساخ لاستخدامه في أي بلد آخر؛ بل هو وليد بيئة وظروف وإمكانيات يتطلب توفرها في البلدان التي تسعى لتبنيه؛ وهذا ما يوفّر حافزاً ا للبنوك الجزائرية للتعاون مع المؤسسات الاقتصادية من أجل بناء نظام للذكاء الاقتصادي يتماشى مع خصوصياتها؛
- ✓ غياب الشفافية وثقافة نشر المعلومة من عوائق تطور الذكاء الاقتصادي في الجزائر رغم الجهود المبذولة لتصحيح ذلك فمعظم المؤسسات الكبرى والبنوك والإدارات العامة والمستثمرين والمساهمين تركز على معالجة كميات هائلة من البيانات والمعلومات، لكنها لا تعمل على نشرها بالطريقة الهادفة للجمهور والأعوان الاقتصاديين؛ كما أنه يوجد قصور في أداء هيئات ووكالات وشبكات البنوك في دعمها لمشاريع الذكاء الاقتصادي وتقديم البيانات والمعلومات بسبب السرية المهنية في البنك، ناهيك عن ضعف الأفراد المؤهلين في هذا المجال.

2.5.توصيات الدراسة: وبناءًا على ما سبق نقترح فيمايلي بعض التوصيات:

- تفعيل الذكاء الاقتصادي وإبراز دوره في ترقية والنهوض بإدارة المخاطر البنكية باعتباره من أنجع سبل الإدارة الحديثة انطلاقا من معرفة المعلومة الاستراتيجية المفيدة؛
- الاستفادة من التجارب الرائدة في هذاالمجال ومحاولة استغلالها بما يناسب البيئة الجزائرية؛
- نشر الوعي الثقافي عن الذكاء الاقتصادي لإدماجه ضمن إدارة المخاطر البنكية بإقامة ندوات، مؤتمرات ملتقيات دولية أيام دراسية ليتم بذلك تبادل الأفكار والخبرات والإلمام بكل جوانبه.

6. قائمة المراجع:

1. نبيل الجنابي، ومحمد نعمة الزبيدي. (2019). الذكاء الاقتصادي المدخل الحديث للاقتصاد المعرفي. الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.
2. عبد الفتاح بوخمخم، ومحمد صالحي. (2012). الذكاء الاقتصادي سياسة حوار بين المنظمة ومحيطها. المؤتمر العلمي السنوي حول ذكاء الاعمال واقتصاد المعرفة (صفحة 346). عمان-الاردن: 23-26 أفريل 2012.
3. سهام عبد الكريم. (2012). سياسة دعم الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية. المؤتمر العلمي السنوي حول ذكاء الاعمال واقتصاد المعرفة. عمان-الاردن: 23-26 أفريل 2012.
4. معروف جيلالي. (أكتوبر 2014). الذكاء الاقتصادي في الجزائر: واقع وآفاق. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مجلة شهرية عدد 29، سوريا.
5. محمد حمداني. (2012/02). أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة وهران-الجزائر.
6. بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، وعبد الرزاق حبار. (2013). إدارة المخاطر. الأردن: دار الورّاق للنشر والتوزيع، الطبعة 01.
7. محمد صالح الحناوي، وعبد الفتاح عبد السلام. (بلا تاريخ). المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعي.
8. الزهرة فلفلي. (2010). حوكمة البنوك في إدارة وتخفيض المخاطر المصرفية: محاولة إسقاط على البنوك الجزائرية. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة باجي مختار، عنابة.
9. سمير الخطيب. (2005). قياس وإدارة المخاطر بالبنوك. مصر: منشأة المعارف.
10. آمنة بلحاج. (2015). واقع الذكاء الإقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مذكرة ماجستير. الجزائر: جامعة تلمسان.
11. إيمان صحراوي. (2016). إدارة المخاطر الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 16، جامعة سطيف، الجزائر.
12. بشير مصيطفى. (2014/06/03). أهمية الاستشراف في تحديد السياسات الحكومية. تم الاسترداد من جريدة المجاهد: http://www.elmoudjahid.com/ar/flash-actu/2708 تاريخ الاطلاع: 2020/09/20
13. BAUMARD, P. (1991). Stratégieet Surveillance des EnvironnementsConcurrentiels. Masson.
14. IAATInstitut, (Juin 2005). La VeilleStratégique du Concept a la Pratique.
15. DIAKITE, Z. (Mars 2011). Qu'est-cequel'intelligenceéconomique (IE) ET quelleest son utilité pour l'Afrique. Séminaire de formation en intelligence Economique en Afrique francophone
16. SCIE. (Février 2009). Guide des bonnespratiques en matièred'intelligenceéconomique. Service de Coordination al'IntelligenceEconomique (SCIE).
17. BOUADAM, K., & HAMMADI, M. (2010). Veillestratégiqueet intelligence économiquecomme perception d'une nouvelle approche pour la PME. Chlef-Algerie: Université de Chlef.
18. FULD, L. (1995). The new competitor intelligence: the complete resource for finding, analysing& using information. New York-USA: John Wiley.
19. COCBEO, S. (Jan 1997). "Risk Management». ABA Banking Journal, p.p.47.79.